

القاضي أبو دية يبحث مع الهيئة المستقلة لحقوق المواطن تقريرها السنوي

التاريخ 4/10/2011 : الوقت 16:24



رام الله 4-10-2011 وفا- بحث مسير هيئة القضاء العسكري القاضي أحمد أبو دية، مع وفد من الهيئة المستقلة لحقوق المواطن برئاسة المديرية التنفيذية للهيئة رندة سنيورة في مكتبه برام الله اليوم الثلاثاء، تقرير الهيئة السنوي كما أطلعهم على عمل القضاء العسكري ونوعية القضايا التي يتعامل معها.

وأكد أبو دية وقف إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية منذ 17 كانون الثاني الماضي، وعدم قبول أي قضية تخص المدنيين، مبينا أن هذا القرار لا رجعة عنه إلا القضايا التي بها اعتداء على أفراد الشرطة والأمن الفلسطيني، مشيرا إلى أن هناك آلية عمل وتعاون مع الأجهزة الأمنية وقوى الأمن والجميع يتعاون مع القضاء العسكري في إطار القانون.

وأضاف أن هناك قضايا تخص المدنيين تنتظر بها المحاكم العسكرية ما قبل 17 كانون الثاني الماضي يحاول القضاء العسكري إنهاءها.

بدورها قدمت سنيورة نسخة من التقرير السنوي للهيئة للقاضي أبو دية والتي تظهر فيها بعض التحفظات على القضاء العسكري لعام 2010. كما طالبت بإلغاء عقوبة الإعدام وعدم إحالة السياسيين والمدنيين إلى القضاء العسكري وضرورة إيجاد قانون عسكري حديث يلبي كافة الاحتياجات.

ووعد أبو دية بالرد الإيجابي والقانوني على تلك الاستفسارات والتحفظات.

وأوضح أبو دية أن القضاء العسكري موجود في معظم دول العالم حتى في الولايات المتحدة الأمريكية وينظر في قضايا تهم الدولة بغض النظر فيما إذا كانت مدنية أو عسكرية.

ورد أبو دية عن تساؤلات بخصوص مدى ملاءمة مراكز التوقيف والتحقيق في المراكز الأمنية، مضيفا أنه لدى القضاء العسكري دائرة تفتيش مراكز الإصلاح والتأهيل العسكرية، تقوم بالتفتيش على مراكز التوقيف في الأجهزة الأمنية وتعد تقارير بذلك.

وأشار إلى أن هناك مسودة قانون جديد بحاجة إلى إقراره من قبل المجلس التشريعي ومسودات لمشاريع أخرى تنتظر النظر فيها.

وتطرق أبو دية إلى تجربة الأردن في القضاء العسكري، مشيرا إلى أن هناك تعاونا بين القضاء العسكري والمدني من خلال لجنة قضائية مشتركة من قضاة عسكريين ومدنيين إذا كانت القضية فيها عسكريون ومدنيون.

وأشادت سنيورة إلى التعاون العسكري مع الهيئة المستقلة وتقلص انتقادات الهيئة لعمل القضاء العسكري كما وعدت بدمج كوادرات القضاء العسكري ضمن الدورات التدريبية المستحدثة التي تنظمها الهيئة المستقلة.

القاضي أبو دية يبحث مع وفد الهيئة المستقلة تقريرهم السنوي

نشر أمس الساعة 16:28



رام الله -معا- استقبل المقدم القاضي احمد أبو دية مسير هيئة القضاء العسكري وفد من الهيئة المستقلة لحقوق المواطن برئاسة رندة سنيورة المديرة التنفيذية للهيئة في مكتبه برام الله.

واطلع أبو دية الوفد على عمل القضاء العسكري ونوعية القضايا التي يتعامل معها، مؤكداً وقف إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية منذ 17 يناير هذا العام وعدم قبول أي قضية تخص المدنيين وهذا القرار لا رجعة عنه إلا القضايا التي بها اعتداء على أفراد الشرطة والأمن الفلسطيني، مشيراً إلى أن هناك آلية عمل وتعاون مع الأجهزة الأمنية وقوى الأمن والجميع يتعاون مع القضاء العسكري في إطار القانون .

وأضاف أن هناك قضايا تخص المدنيين تنظر بها المحاكم العسكرية ما قبل 17 يناير يحاول القضاء العسكري إنهاؤها.

وقدمت سنيورة نسخة من التقرير السنوي للهيئة للقاضي أبو دية والتي تظهر فيها بعض التحفظات على القضاء العسكري لعام 2010، ووعد أبو دية للرد الإيجابي والقانوني على تلك الاستفسارات والتحفظات .

وأضاف أبو دية أن القضاء العسكري موجود في معظم دول العالم حتى في دول الولايات المتحدة الأمريكية وينظر في قضايا تهم الدولة بغض النظر فيما إذا كانت مدنية أو عسكرية ورد عن تساؤلات بخصوص مدى ملائمة مراكز التوقيف والتحقيق في المراكز الأمنية ، مضيفاً أنه لدى القضاء العسكري دائرة تفتيش مراكز الإصلاح والتأهيل العسكرية تقوم بالتفتيش على مراكز التوقيف في الأجهزة الأمنية وتعد تقارير بذلك.

كما طالبت سنيورة بإلغاء عقوبة الإعدام وعدم إحالة السياسيين والمدنيين إلى القضاء العسكري وضرورة إيجاد قانون عسكري حديث يلبي كافة الاحتياجات وأشار إلى وجود مسودة قانون جديد بحاجة إلى إقراره من قبل المجلس التشريعي ومسودات لمشاريع أخرى تنتظر النظر فيها .

وتطرق أبو دية إلى تجربة الأردن في القضاء العسكري بان هناك تعاون بين القضاء العسكري والمدني من

خلال لجنة قضائية مشتركة من قضاة عسكريين ومدنيين إذا كانت القضية فيها عسكريين ومدنيين .

وفي النهاية أشادت سنيورة إلى التعاون العسكري مع الهيئة المستقلة وتقلص انتقادات الهيئة لعمل القضاء العسكري كما وعدت بدمج كوادر القضاء العسكري ضمن الدورات التدريبية المستحدثة التي تنظمها الهيئة المستقلة .

وكالة معا



بحث مسير هيئة القضاء العسكري القاضي أحمد أبو دية، مع وفد من الهيئة المستقلة لحقوق المواطن برئاسة المديرية التنفيذية للهيئة رندة سنيورة في مكتبه برام الله اليوم الثلاثاء، تقرير الهيئة السنوي كما أطلعهم على عمل القضاء العسكري ونوعية القضايا التي يتعامل معها

وأكد أبو دية وقف إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية منذ 17 كانون الثاني الماضي، وعدم قبول أي قضية تخص المدنيين، مبينا أن هذا القرار لا رجعة عنه إلا القضايا التي بها اعتداء على أفراد الشرطة والأمن الفلسطيني، مشيرا إلى أن هناك آلية عمل وتعاون مع الأجهزة الأمنية وقوى الأمن والجميع يتعاون مع القضاء العسكري في إطار القانون.

وأضاف أن هناك قضايا تخص المدنيين تنظر بها المحاكم العسكرية ما قبل 17 كانون الثاني الماضي يحاول القضاء العسكري إنهاءها.

بدورها قدمت سنيورة نسخة من التقرير السنوي للهيئة للقاضي أبو دية والتي تظهر فيها بعض التحفظات على القضاء العسكري لعام 2010. كما طالبت بإلغاء عقوبة الإعدام وعدم إحالة السياسيين والمدنيين إلى القضاء العسكري وضرورة إيجاد قانون عسكري حديث يلبي كافة الاحتياجات.

ووعد أبو دية بالرد الإيجابي والقانوني على تلك الاستفسارات والتحفظات.

وأوضح أبو دية أن القضاء العسكري موجود في معظم دول العالم حتى في الولايات المتحدة الأمريكية وينظر في قضايا تهم الدولة بغض النظر فيما إذا كانت مدنية أو عسكرية.

ورد أبو دية عن تساؤلات بخصوص مدى ملاءمة مراكز التوقيف والتحقيق في المراكز الأمنية، مضيفا أنه لدى القضاء العسكري دائرة تفتيش مراكز الإصلاح والتأهيل العسكرية، تقوم بالتفتيش على مراكز التوقيف في الأجهزة الأمنية وتعد تقارير بذلك.

وأشار إلى أن هناك مسودة قانون جديد بحاجة إلى إقراره من قبل المجلس التشريعي ومسودات لمشاريع أخرى تنتظر النظر فيها.

وتطرق أبو دية إلى تجربة الأردن في القضاء العسكري، مشيراً إلى أن هناك تعاوناً بين القضاء العسكري والمدني من خلال لجنة قضائية مشتركة من قضاة عسكريين ومدنيين إذا كانت القضية فيها عسكريون ومدنيون.

وأشادت سنيورة إلى التعاون العسكري مع الهيئة المستقلة وتقلص انتقادات الهيئة لعمل القضاء العسكري كما وعدت بدمج كوادر القضاء العسكري ضمن الدورات التدريبية المستحدثة التي تنظمها الهيئة المستقلة.

<http://www.zuheirkhalil.com/modules.php?name=News&file=article&sid=26431>

رام الله/PNN- بحث مسير هيئة القضاء العسكري القاضي أحمد أبو دية، مع وفد من الهيئة المستقلة لحقوق المواطن برئاسة المديرية التنفيذية للهيئة رندة سنيورة في مكتبه برام الله اليوم الثلاثاء، تقرير الهيئة السنوي كما أطلعهم على عمل القضاء العسكري ونوعية القضايا التي يتعامل معها.



وأكد أبو دية وقف إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية منذ 17 كانون الثاني الماضي، وعدم قبول أي قضية تخص المدنيين، مبينا أن هذا القرار لا رجعة عنه إلا القضايا التي بها اعتداء على أفراد الشرطة والأمن الفلسطيني، مشيرا إلى

أن هناك آلية عمل وتعاون مع الأجهزة الأمنية وقوى الأمن والجميع يتعاون مع القضاء العسكري في إطار القانون.

وأضاف أن هناك قضايا تخص المدنيين تنظر بها المحاكم العسكرية ما قبل 17 كانون الثاني الماضي يحاول القضاء العسكري إنهاءها.

بدورها قدمت سنيورة نسخة من التقرير السنوي للهيئة للقاضي أبو دية والتي تظهر فيها بعض التحفظات على القضاء العسكري لعام 2010. كما طالبت بإلغاء عقوبة الإعدام وعدم إحالة السياسيين والمدنيين إلى القضاء العسكري وضرورة إيجاد قانون عسكري حديث يلبي كافة الاحتياجات.

ووعد أبو دية بالرد الإيجابي والقانوني على تلك الاستفسارات والتحفظات.

وأوضح أبو دية أن القضاء العسكري موجود في معظم دول العالم حتى في الولايات المتحدة الأميركية وينظر في قضايا تهم الدولة بغض النظر فيما إذا كانت مدنية أو عسكرية.

ورد أبو دية عن تساؤلات بخصوص مدى ملاءمة مراكز التوقيف والتحقيق في المراكز الأمنية، مضيفا أنه لدى القضاء العسكري دائرة تفتيش مراكز الإصلاح والتأهيل العسكرية، تقوم بالتفتيش على مراكز التوقيف في الأجهزة الأمنية وتعد تقارير بذلك.

وأشار إلى أن هناك مسودة قانون جديد بحاجة إلى إقراره من قبل المجلس التشريعي ومسودات لمشاريع أخرى تنتظر النظر فيها.

وتطرق أبو دية إلى تجربة الأردن في القضاء العسكري، مشيرا إلى أن هناك تعاون بين القضاء العسكري والمدني من خلال لجنة قضائية مشتركة من قضاة عسكريين ومدنيين إذا كانت القضية فيها عسكريون ومدنيون.

وأشادت سنيورة إلى التعاون العسكري مع الهيئة المستقلة وتقلص انتقادات الهيئة لعمل القضاء العسكري كما وعدت بدمج كوادر القضاء العسكري ضمن الدورات التدريبية المستحدثة التي تنظمها الهيئة المستقلة.

القاضي أبو دية يبحث مع الهيئة المستقلة لحقوق المواطن تقريرها السنوي

رام الله- وفا- بحث مسير هيئة القضاء العسكري القاضي أحمد أبو دية، مع وفد من الهيئة المستقلة لحقوق المواطن برئاسة المدير التنفيذي للهيئة وندة سنيورة في مكتبه برام الله امس، تقرير الهيئة السنوي كما أطلعهم على عمل القضاء العسكري ونوعية القضايا التي يتعامل معها.

وأكد أبو دية وقف إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية منذ ١٧ كانون الثاني الماضي، وعدم قبول أي قضية تخص المدنيين، مبيّناً أن هذا الضرو لا رجعة عنه إلا القضايا التي يبا اعتداء على أفراد الشرطة والأمن الفلسطيني، مشيراً إلى أن هناك آلية عمل وتعاون مع الأجهزة الأمنية وقوى الأمن والجميع يتعاون مع القضاء العسكري في إطار القانون.

وأضاف أن هناك قضايا تخص المدنيين تنتظرها المحاكم العسكرية ما قبل ١٧ كانون الثاني الماضي يحول القضاء العسكري إنهاها.

بدورها قدمت سنيورة نسخة من التقرير السنوي للهيئة للقاضي أبو دية والتي تظهر فيها بعض التحفظات على القضاء العسكري لعام ٢٠١٠. كما طالبت بإلغاء عقوبة الإعدام وعدم إحالة السياسيين والمدنيين إلى القضاء العسكري وضرورة إيجاد قانون عسكري حديث يلبي كافة الاحتياجات.

ووعد أبو دية بالرد الإيجابي والقانوني على تلك الاستفسارات والتحفظات.

وأوضح أبو دية أن القضاء العسكري موجود في معظم دول العالم حتى في الولايات المتحدة الأميركية، وينظر في قضايا تهم الدولة بغض النظر فيما إذا كانت مدنية أو عسكرية.

ورد أبو دية عن تساؤلات بخصوص مدى ملائمة مراكز التوقيف والتحقيق في مراكز الأمن، مضيفاً أنه لدى القضاء العسكري دائرة تفتيش مراكز الإصلاح والتأهيل العسكرية، تقوم بالتفتيش على مراكز التوقيف في الأجهزة الأمنية وتعد تقارير بذلك.

وأشار إلى أن هناك مسودة قانون جديد بحاجة إلى إقراره من قبل المجلس التشريعي ومسودات لمشاريع أخرى تنتظر النظر فيها.

وتطرق أبو دية إلى تجربة الأردن في القضاء العسكري، مشيراً إلى أن هناك تعاوناً بين القضاء العسكري وللمني من خلال لجنة قضائية مشتركة من قضاة عسكريين ومدنيين إن كانت القضية هيها عسكريون ومدنيون.

وأشادت سنيورة إلى التعاون العسكري مع الهيئة المستقلة وتقلص انتقادات الهيئة لعمل القضاء العسكري كما وعدت بدمج كوادر القضاء العسكري ضمن الدورات التدريبية المستحدثة التي تنظمها الهيئة المستقلة.

ص13 القدس الاربعاء 5.10.2011

نشرت في الحياة ايضا هذا اليوم